Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (100) المجلد (2) حزيران 2024

مفهوم العدالة في العراق القديم

The concept of justice in ancient Iraq

م.د زياد طارق حاتم
جامعة ديالى كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

The concept of justice developed in Mesopotamia with the development of the state. After it was a personal favor in the third millennium BC that no one had the right to demand, and it could only be achieved through special relationships, the concept of justice played an important role in ancient Iraq, as it explained the keenness of the Mesopotamian kings to show themselves. In the appearance of the legislator and guardian of the law, and those seeking to implement it with the aim of spreading justice in the country, and this legal culture and concern for spreading justice was not only at the level of political authority, but we find it at the popular level. When the people realized their right to justice, one of the cuneiform texts came in the form of advice addressed to the rulers urging them to spread justice. The research was divided into an introduction, three axes, and a conclusion. The first axis included the concept of justice. While the second axis dealt with the relationship of religion with the principle of justice, the third axis discussed the law. and justice, while the conclusion covered the most important conclusions reached by the research.

Email:

Published: 1- 6-2024

Keywords: العدالة- العراق- القديم

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تطور مفهوم العدالة في بلاد الرافدين بتطور الدولة، فبعد أن كانت في الألف الثالث قبل الميلاد منّة شخصية ليس من حق أحد أن يطالب بها، ولا تتحقق إلا عن طريق العلاقات الخاصة وكان المفهوم العدالة دوراً هاماً في العراق القديم إذأوضحت حرص ملوك بلاد الرافدين على إظهار أنفسهم بمظهر المشرع والراعي للقانون، والساعين إلى تطبيقه بهدف إشاعة العدل في البلاد، وهذه الثقافة القانونية والحرص على إشاعة العدل لم تكن على مستوى السلطة السياسية فحسب، بل نجدها على المستوى الشعبي، حين أدرك الشعب حقه في العدالة، فقد جاء أحد النصوص المسمارية على شكل نصائح موجهة إلى الحكام تحثهم على إشاعة العدل، قسم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة، تضمن المحور الأول مفهوم العدالة .في حين تطرق المحور الثاني **علاقة الدين بمبدأ العدالة** ناقش المحور الثالث **القانون والعدالة** ، في حين غطت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

المقدمة

عُرفت العدالة بالسومرية بلفظة NÌ-SI-SÁ (ني _ سي _ سا)، وفي الأكدية بصيغة mišaru (ميشارو)[1]. وتطور مفهوم العدالة في بلاد الرافدين بتطور الدولة، فبعد أن كانت في الألف الثالث قبل الميلاد منّة شخصية ليس من حق أحد أن يطالب بها، ولا تتحقق إلا عن طريق العلاقات الخاصة، والضغط الشخصي، والتحيز الصريح، نجد اختلافاً في المفهوم نتيجة التطور المستمر للدولة البشرية، وتعاظم السلطة المركزية، وامتلاك الدولة جهازاً كفأ تُحقق بواسطته العدالة، فأخذت فكرة كون العدالة حقاً شخصياً لكل إنسان تتبلور ببطء في الألف الثاني قبل الميلاد، وصار كل إنسان يدرك أن العدالة حق مشروع وليس منّة من أحد[2].

ويكاد يجمع الباحثون على أسبقية العراقيين القدماء في مجال التشريع القانوني، وهذا ماأظهرته التنقيبات الآثارية، إذ عثر على مجموعات قانونية تعود لفترات تاريخية مختلفة. وهذه المجموعات القانونية فضلاً عن كتابات الملوك الأخرى، أوضحت حرص ملوك بلاد الرافدين على إظهار أنفسهم بمظهر المشرع والراعي للقانون، والساعين إلى تطبيقه بهدف إشاعة العدل في البلاد، وهذه الثقافة القانونية والحرص على إشاعة العدل لم تكن على مستوى السلطة السياسية فحسب، بل نجدها على المستوى الشعبي، حين أدرك الشعب حقه في العدالة، فقد جاء أحد النصوص المسمارية على شكل نصائح موجهة إلى الحكام تحثهم على إشاعة العدل، وتحذرهم في الوقت نفسه من عواقب ممارسة الظلم.

1- العدالة أساس المجتمع:

إذن فالعدالة في بلاد الرافدين تعد مطلبا إلهيا قبل أن تكون مطلباً إنسانيا، إلا أن هذا المطلب لم يكن واجباً مفروضاً عليها(الآلهة) تحقيقه؛ لأنها لم تخلق الإنسان إلا لخدمتها، إلا أن الآلهة يتمنون بصورة تنطوي على الرحمة، أنه ينبغي لشعبهم أن يتمتع بحكم عادل؛ بعبارة أخرى، إذا ما انطوى الإيمان الحي لأهل بلاد الرافدين على شعور بالاعتماد المطلق على الآلهة، فإن ذلك يديم الاعتقاد من أن الآلهة قررت بأن تكون العدالة أساس المجتمع، لهذا قامت بتجهيز الملوك بصولجان العدالة[3]. وكانت (أي الآلهة) مسؤولة عن حماية القانون والعدالة، وعلى رأس تلك الآلهة يأتي الإله شمش[4]، باعتباره الإله المسؤول عن كل ما يتعلق بالقانون والعدل والقضاء، وهو من يستمد منه ملوك بلاد الرافدين تشريعاتهم القانونية لأنه مصدر القانون[5]، وكان لهذا الإله ابنتان هما كيتو Kitu (الحق) و ميشارو MiŠaru (العدالة)[6]. ومعنى اسمي هذين الإلهين تؤكدان هوية الأب، إذ لُقب بلقب سيد الحق والعدل[7].

إن صفات العدل التي يتحلى بها الإله شمش هي نفسها التي يتحلى بها الملك من حب للعدالة، وبغض للأعمال الشريرة:

" إن أوامر الملك صادقة كأوامر آنو، وكأوامر شمش الملك
يحب العدل ويكره الشر"[8].

كانت الإلهة عشتارفي بلاد الرافدين تنظم عملية التقاضي بين الناس على وفق مبادئ العدل والقانون[9]. ومن أولى اهتمامات الإلهة نانشه رعاية العدالة :

"(الإلهة) ((نانشه)) التي تعنى بالأرملة،
التي تنشد العدالة (؟) لأفقر الفقراء(؟).
إن الملكة تأوي اللائذين بحضنها وحماها، وهي
التي تُأوي اللائذين بحضنها وحماها، وهي التي
تهيئ المأوى للضعفاء"[10].

2-اهتمام الآلهة بالعدالة:

هذا الاهتمام الإلهي بضرورة إقامة مجتمع يسود فيه العدل كمنتج فكري أولته السلطة السياسية في بلاد الرافدين اهتماماً كبيراً من أجل تنظيم المجتمع، وإصدار ما ترغب به من قوانين تتوافق ومصالحها، وتأطير ذلك بإطار التكليف الإلهي الذي أوكلت مهمة تنفيذه إلى الممثل الأرضي، وهو الملك، الذي هدف إلى زيادة شعبيته، كونه راعي العدالة، لذلك نلحظ حرص الملوك على نعت أنفسهم بأنهم رعاة العدالة، وأنهم منحوا الحرية لمواطنيهم، ورفعوا عنهم كل أنواع الحيف، محاولة منهم في إظهار تقواهم وخشيتهم من الآلهة، وحرصهم على تنفيذ أوامرها، كوسيلة للتقرب لرعاياهم، ومنها تطبيق العدالة، فخشية الآلهة أحد السبل التي يمكن من خلالها معرفة العدالة والعمل على تحقيقها[11]. وهذا الأمر، تطبيق العدالة بموجب التكليف الإلهي، يعطي دليلاً آخر على محاولة السياسي بلاد الرافدين المتعمدة في إظهار سياساته على أنها من وحي الآلهة.

وأنهم ملتزمون تجاهها في هذا الشأن، نجدهم يؤكدون هذا الارتباط بشكل رمزي من خلال ربط نشاطاتهم بخدمة الإله شمش الذي يمثل العدالة[12]. فعلى سبيل المثال كانت سيطرة نور-ادد (1865-1850ق.م) ملك لارسا على البلاد من أجل الإله شمش[13]. كما صوروا أنفسهم تصويراً مشابهاً لصورة الإله شمش؛ لإظهار مدى تمسكهم بتحقيق العدالة، فعلى سبيل المثال صور الملك الكشي كوريكالزو الثاني بمظهر يُظهر وجهه على هيئة قرص الشمس بستة أشعة تتوسط مابين الشعاع والأخر حزم تتوهج بالضوء[14].

المبحث الثاني

أولاً: علاقة الدين بمبدأ العدالة.

تتضح لنا الفائدة التي جنتها السلطة السياسية في بلاد الرافدين ، بتوظيفها للدين في إطار سعيها لتحقيق العدالة، وتأكيدها قدسية القوانين، كونها صادرة على وفق إرادة الآلهة، التي شرعتها على أساس أن **((جوهر القانون هو العدالة))**[15] كما يقول شيشرون[16]، بما يأتي:

1- إن القوانين الصادرة بناءً على إرادة الآلهة ورغبتها تكون ملزمة للجميع وواجبة التنفيذ.

2- إن السلطة السياسية أكدت أنَّ القوانين العراقية القديمة، سواءً صدرت تلك القوانين بموجب الأعراف والتقاليد، أم أنها كانت مبنية على ما يصدره الملوك أو الكهنة من أحكام، على أنها أحكام إلهية مقدسة صدرت عن الممثل الشرعي للإله وهو الملك. وهي (أي السلطة السياسية) بتأكيدها على هذا المصدر النظري المقدس جعلت القوانين العراقية القديمة تتصف بالثبات والاستمرارية وعدم إمكان التغيير والتحوير في تلك القوانين، وإذا ما حدث ذلك فيكون في الأمور الجزئية وليس في الأصول، لهذا خصص القسم الأكبر من خاتمة شريعة حمورابي لصب اللعنات الإلهية على كل

من يغير أو يحوّر أو يتلاعب بالشريعة[17]. والذي اكسب تلك القوانين صفة الاستمرارية، هو ما تميز به الفكر الديني للعراقيين القدماء من صفة الاستمرارية طيلة تاريخ بلاد الرافدين [18].

3- إن القول بان الآلهة هي التي توحي بالقوانين لممثلها، وهو الملك، جعلت منه على مستوى الممارسة الواقعية، الوحيد صاحب الحق في التشريع القانوني[19].

4- إن ملوك بلاد الرافدين كانوا يتباهون على أنهم قاموا بنقل قواعد القانون الإلهي إلى الشعب معلنين تمسكهم واعتزازهم بالقيام بالتشريع ،خصوصاً وان هذا العمل كان من شأنه أن يرتقي بالملك المشرع إلى مستوى الأنبياء الذين توحي إليهم الآلهة، مما يزيد من هيبتهم في أعين شعبهم وبالتالي يسهل لهم الاحتفاظ بالسلطة السياسية[20].

5- من خلال التأكيد المستمر للملوك بسعيهم الدؤوب لتحقيق العدالة، فقد زادوا من شعبيتهم ولاسيما أنهم ربطوا هذا العمل بالدين والإيمان بالآلهة.

6- تثبيت دعائم السلطة السياسية من خلال التأكيد على مبدأ الاختيار الإلهي للملك الذي تقع عليه مسؤولية تنفيذ إرادة الآلهة، ومن ضمنها تحقيق العدالة للشعب. أما إذا أخفق في ذلك فهذا يعني غضب الآلهة التي تجرده من الشرعية، فيكون عرضة للعقوبات الإلهية وهي كثيرة ذكرها حمورابي في خاتمة شريعته[21].

7- إن القول بأن على الإنسان الاعتماد المطلق على الآلهة كي يستحق العدالة لايخلو من فائدة بالنسبة للسياسيين؛ لأن هذا الاعتماد المطلق يعني الطاعة المطلقة للملوك الذين اختارتهم الآلهة لحكم البلاد نيابة عنهم.

8- من المعروف أن العدالة في بلاد الرافدين لا تعني المساواة الاجتماعية بين أبناء الشعب، فقد أُخذ التدرج الطبقي في الحسبان عند تشريع القوانين، وقد تملصت السلطة السياسية من معالجة هذا التباين الاجتماعي بإلقاء تبعية ذلك على الآلهة؛ كونها هي التي توحي بالقوانين. أما الحكام فهم مجرد أدوات بيد الآلهة ليس عليهم سوى الامتثال وتنفيذ إرادة الآلهة.

9- إن تشريع قانون ما، أو مادة قانونية، غالبا ما يكشف عن ظاهرة دينية، القصد منها التقيد بالالتزام الاجتماعي[22]. أي حث الأفراد على الالتزام بقيم المجتمع، كحرمة السرقة والغش والكذب وغيرها. وان عدم القيام بما ينافي قيم المجتمع يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي، وهذا الاستقرار الاجتماعي يخدم الاستقرار السياسي.

ثانيا : اهتمام الملوك بتطبيق مبدأ العدالة.

لقد أكد جميع ملوك بلاد الرافدين تقريباً في كتاباتهم على الاهتمام البالغ بتطبيق العدالة في مجتمعاتهم التي يحكمونها؛ لأن هؤلاء لا يمكنهم الاستمرار في ممارسة السلطة من دون تحقيق العدالة التي أمرت بها الآلهة، فأضحى هناك ترابطٌ ما بين الوجود الفعلي للسلطة السياسية وتحقيق العدالة، لأن السلطة السياسية تمثل إرادة الآلهة، والعدالة إحدى مضامين تلك الإرادة الإلهية[23].

1- **الملك كلكامش** الذي فوضته الآلهة السلطة السياسية حاكما يحكم باسمها، ومنحته القوة اللازمة لتدعيم تلك السلطة، ولكن على وفق شروط في مقدمتها عدم إساءة استعمال السلطة، والتصرف في إدارة شؤون الدولة والمجتمع تبعا لمبدأ العدالة.

وهكذا فالمشيئة الإلهية وليس إرادة السلطة السياسية الذاتية المستقلة هي التي تُوجب على الحاكم أن يتصرف بعدالة في إدارة دفة البلاد ، هذا في الجانب النظري. أما في الجانب العملي، فالسلطة السياسية هي التي تدير شؤون المجتمع ومن بين مهماتها، كما يفترض، إقامة مجتمع تسوده العدالة، وقد عملت على ذلك من خلال التشريعات التي أصدرتها وكرست من خلالها التباين الطبقي في المجتمع بلاد الرافدين [24]، الذي يبدو لنا جلياً عند قراءتنا للقوانين العراقية القديمة، ضمانا لمصالحها ومصالح المرتبطين بها والداعمين لها، كما ونجد اختلافاً بيّناً بين القانونين السومري والبابلي (والجزري عموماً)، فقد اعتمد الأول مبدأ التعويض وأعتمد الثاني مبدأ القصاص، وهذا الاختلاف ليس فعلاً إلهيا

بكل تأكيد بل نتيجة لاختلاف الأعراف والتقاليد بين السومريين والجزريين أخذها المشرع، الملك، بعين الاعتبار حين وضع القانون ليكون قابلاً للتنفيذ. إلا أن القوانين الوضعية التي شرعها ملوك بلاد الرافدين صورها مشرعوها أنها من وحي الآلهة .

2-**الملك اوروانمكينا**. يذكر اوروانمكينا في إصلاحاته[25] كيف أنَّ المجتمع كان يعيش تحت وطأة حكام مفسدين مارسوا كل أنواع الظلم الاقتصادي والاجتماعي بحق أبناء المجتمع، لذلك كان تدخل الآلهة ضرورياً لوضع حد لتلك المظالم، وتمثل هذا التدخل بانتداب اوروانمكينا من بين الجموع، وتحديداً من بين 36000 رجل، وإعطائه الإذن بالقضاء على الأسرة الحاكمة، وتولي مهمة إدارة شؤون دويلة لكش، والشروع بالإصلاحات لمعالجة سوء الأوضاع، لقد وضع هذا الملك حداً لتجاوزات موظفي الدولة ومنح الحرية لمواطنيه.

فعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها الملك اوروانمكينا ، والتي ذكرها في إصلاحاته، ومنها إلغاء أو تخفيض الضرائب، والقضاء على المفسدين واللصوص والقتلة[26] بغية نشر العدالة والحرية، التي يرد ذكرها لأول مرة في التاريخ في هذه الإصلاحات.

المبحث الثالث

القانون والعدالة

يعد القانون وسيلة يهدف المشرع من خلالها تحقيق العدالة وإحقاق الحق في المجتمعات الإنسانية[27]. وبالنسبة للقانون في بلاد الرافدين فهو يقوم على ركنين أساسيين هما الحق والعدل[28]، وقد كان العراقيون القدماء سباقين في مضمار التشريع القانوني[29]، فقد عثر الباحثون على مجموعات قانونية تعود لمدد زمنية مختلفة.

وبما أن الآلهة تمثل ينبوع العدالة ومصدر القانون في بلاد الرافدين ، في حين يمثل الملك الأداة التي يتم بواسطتها نشر العدالة وتطبيق القانون، فقد كانت الآلهة هي التي توحي للملك بالحقائق القانونية[30]. ولكي يتمكن الملوك من استجلاء إرادة الآلهة ومعرفة رغباتها، فقد تولى رجال الدين ومفسري الأحلام وقارئي الفأل مهمة معرفة تلك الإرادة، ولاسيما فيما يتعلق بإصدار القوانين أو المراسيم الملكية الجديدة بغية نشر العدالة[31]. والملاحظة الجديرة بالإشارة هنا هي أن القوانين العراقية القديمة كانت قوانين دنيوية عالجت الأمور المختلفة بواقعية، ولم تكن قوانين دينية، لكن السلطة السياسية أضفت عليها طابعاً مقدساً بعدها قوانين موحى بها، وأنهم (أي الملوك) تلقوها من الآلهة.

إنَّ أقدم القوانين المكتشفة لحد الآن يعود تاريخه إلى الألف الثالث قبل الميلاد[32].

1- **قانون اورنمو**

وتؤكد مقدمة القانون حقيقة ادعاء هذا الملك أن الآلهة هي التي فوضته السلطة وأوحت إليه بسن القانون كي يوطد العدالة في البلاد، ويزيل كل أنواع المظالم.

إن أساس السلطة في قانون اورنمو، وغيره من القوانين العراقية القديمة، يكمن في نظرية التفويض الإلهي كما هو واضح من المقدمة، وهذا المبدأ الأساس للسلطة هو أساس طاعة القوانين، أي أن أساس الإلزام والطاعة في هذه القوانين يستند إلى أساس ديني[33]. لذلك على الجميع الالتزام بتلك القوانين استنادا لقدسية مصدرها .

من هذا المنطلق حاولت السلطة السياسية إظهار أنَّ القوانين مصدرها الآلهة، لكن في الحقيقة الإرادة السياسية وليس إرادة الآلهة هي التي صاغت القوانين العراقية القديمة بالصورة التي هي عليها، وهي التي ميزت بين مواطنيها بحسب مكانتهم ونفوذهم في المجتمع، وبقدر أهمية الطبقة الاجتماعية بالنسبة للدولة، ونستشهد هنا برأي الأستاذ جوردون تشايلد الذي يرى بأن حمورابي وكذلك الملوك الآشوريين بتحديدهم للحد الأعلى للأسعار والأجور، جعلوا الطبقة الوسطى (الموشكينو) تعتمد اقتصاديا على تبعيتها للملوك والكهنة[34]. فحمورابي بتشريعه لقانونه، كان همه الأول مصلحة الدولة وليس مصلحة الفرد المترتبة على الدولة[35].

2- قانون حمورابي:

يعد أكمل وانضج القوانين العراقية القديمة المكتشفة لحد الآن، وبالرغم من توجه سياسة الدولة اتجاهاً دنيوياً في عهد هذا الملك لكن الملك لم يخرج عن الإطار المتعارف عليه، وهو أن الآلهة هي مصدر القانون. ومن بين الأمور التي تشير إلى تمسك هذا العاهل بالدين كلازمة في سياسة الدولة، وبضمنها إشاعة العدل بين أبناء المجتمع مايأتي:

1- قوة الدين بوصفه ركيزة أساسية في سياسة ملوك بلاد الرافدين ، حتى صار نهجاً سياسياً ذا تاريخ طويل يصعب تجاوزه بسهولة، في الوقت نفسه كان هذا النهج السياسي ذا فائدة للسلطة الحاكمة في كل الأوقات.

2- يبدو أن خصومة حمورابي لم تكن مع الدين، بل مع رجال الدين، فعمل على الحد من نفوذهم وتركيز السلطات كلها بيديه.

كان للدين حضورٌ واضحٌ في قانون حمورابي سواءً من خلال الدلالات التي يشير إليها النحت البارز المنقوش في أعلى المسلة الذي يُظهر الإله شمش، إله العدالة، وهو يملي على حمورابي الأحكام القانونية بغية نشر العدالة[36]. أو من خلال مقدمة القانون وخاتمته، إذ جاء في المقدمة مايأتي:

"آنذاك أسمياني (الإلهان) انو وانليل باسمي،
حمورابي، الأمير التقي الذي يخشى آلهته،
لأوطد العدل في البلاد،
لأقضي على الخبيث والشر،
لكي لا يستعبد القوي الضعيف
ولكي يعلو (العدل) كالشمس فوق ذوي الرؤوس السود
ولكي ينير البلاد من اجل خير البشر"[37].

ويرد في المقدمة أيضاً:

"عندما أمرني الإله مردوخ منح العدالة لسكان
البلاد ليكون لديهم حكمٌ جيد، ثبت الحق والعدل بلسان
البلاد وحققت الرفاهية للناس"[38].

وجاء في الخاتمة :

" أنا حمو رابي، ملك العدالة،
الذي أهداه الإله شمش القوانين "[39].

ويذكر أيضاً :

" فبإرادة الإله شمش، قاضي السماء والأرض العظيم ،
عسى أن تسود عدالتي البلاد "[40].

بمعنى آخر كان عملاً إعلامياً هدف حمورابي من خلاله الاستفادة من الدين واستخدامه سياسياً ولاسيما مقدمة القانون وخاتمته، واللتان ركزتا على طاعة حمورابي للآلهة، وعلى انجازاته الكثيرة، ومنها العدالة، التي أُنجزت بأمر وإرادة الآلهة، والأهم من ذلك هو شرعنة الحكم بتفويضه السلطة من لدنها.

إن تحقيق العدالة لا يتم عن طريق تشريع القوانين فحسب، بل عن طريق المراسيم الملكية (ميشَرُم mišarum) أيضاً ،التي تعد الشق الثاني للقانون[41] وهي إجراءات أو تعليمات يصدرها ملوك بلاد الرافدين لمعالجة أوضاع اقتصادية وقانونية معينة تتعرض لها البلاد وقت الأزمات السياسية خاصة، وهي بهذا معالجات آنية لمثل تلك الحالات، وتخفيفاً عن صغار الملاك والفلاحين، وقد تشمل مدينة واحدة أو عدد من المدن أو البلاد كلها، وهي أيضا وسيلة من وسائل كسب من تشملهم المراسيم إلى الملك الجديد، وخلق رابطة قوية بينه وبينهم لذا فقد كان صدور تلك المراسيم في السنوات الأولى من

حكم الملك الجديد[42]. والاختلاف بينها وبين القوانين أنها لا تحمل صفة الديمومة والثبات والعمومية والولاية[43]، وهذا هو الاختلاف بينها وبين القوانين[44]، ونكتفي هنا بإيراد مثالٍ واحدٍ عن إصدار مثل تلك المراسيم في النص الآتي من مراسيم الملك امي – صادوقا (1646-1626 ق.م) عاشر ملوك سلالة بابل الأولى:

"((السنة التي عظم فيها انليل سيادته المعظمة وبزغ مثل شمش بثبات على بلاده وأقام العدالة لجميع الناس))، لأن الملك أصدر ميشَرُم للبلاد... لن يحاكم جابي الضرائب...من اجل الدفع"[45].

الخاتمة.

أن الآلهة مصدر العدالة والقوانين، وضع مفهوم مبدأ العدالة حداً لاستبداد الملوك وأصبح ضامناً للحفاظ على بعض الحقوق والامتيازات التي منّت بها الآلهة (بحسب الفكر العراقي القديم) في قوانين سابقة، ولم يعد بإمكان الملوك إلغاؤها كونها تمثل رغبات الآلهة، ادعى ملوك بلاد الرافدين في الألف الأول قبل الميلاد أنَّ الآلهة اختارتهم لنشر العدالة بين مواطنيهم.

إن الحلقة الأهم في تحقيق العدالة تكون على مستوى التطبيق، أي القضاء، وقد تكفل بهذه المهمة في البداية الكهنة ليغلب الطابع الديني على القضاء، ثم أصبح فيما بعد القضاء مدنياً، وتم تعيين القضاة المدنيون الذين يعينهم الملك مع استمرار الكهنة في ممارسة بعض الأمور القضائية، ولاسيما المتعلقة بشؤون المعبد.

المراجع

(1) زودن، ف. فون، مدخل إلى حضارات الشرق القديم، ترجمة فاروق إسماعيل، ط1، دار المدى للطباعة والنشر، (دمشق، 2003)، ص 149.

(2) جاكبسون، ثوركيلد وآخرون، ما قبل الفلسفة، ص245-246.

(3) Frankfort, H., kingship and the Gods, KG,(Chicago, 1978), p.239.

(4) زودن، فون، مدخل إلى حضارات الشرق القديم ، ص149.

(5) فاضل عبد الواحد علي، " القانون البابلي: أحكامه في قضايا التجنيد والأسر "، مجلة بين النهرين، العددان 63-64 ، (1988) ، ص ص166-167.

(6) طه باقر، "شرائع العراق القديم "، سومر، مج3، ج2، (1947)، ص173.

(7) فاضل عبد الواحد علي، " القانون البابلي، ص176.

(8) سهيل قاشا، الحكمة في وادي الرافدين، ط1، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 2006)،ص 119.

(9) باقر، طه، شرائع العراق القديم، ص173.

(10) صموئيل نوح كريمر، من ألواح سومر، ص 195؛ خليل سعيد عبد القادر، "الحس الديني لدى سكان وادي الرافدين"، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، (بغداد، 1987)، ص 103.

(11) ديكارت، التأملات الفلسفية الأولى، ترجمة عثمان أمين، ط3، دار الحمامي للطباعة، (القاهرة، 1965)، ص31.

(12) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1981)، ص538.

(13) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، ص538.

(14) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، ص546-547.

(15) صبيح مسكوني، تاريخ القانون، ص64؛ توملين، أ.ف، فلاسفة الشرق، ص98.

(16) شيشرون (106-43 ق.م): سياسي وخطيب روماني شهير، درس القانون في روما وأثينا ورودس. تقلد منصب البريتورية عام 66 ق.م، والقنصلية عام 63ق.م. عرف عنه تمسكه الشديد بالمبادئ أثناء الحروب الأهلية التي دمرت الجمهورية الرومانية. عارض في البداية تحالف يوليوس قيصر وبومبي وكراسوس، وتمكن خصمه كلوديوس من نفيه عام 58 ق.م إلا أن بومبي استدعاه في العام التالي، وعين حاكما على إحدى الولايات في آسيا الصغرى عام 51 ق.م. كان ذا مواهب متعددة فاشتغل بالمحاماة والسياسة والأدب والفلسفة والترجمة من اليونانية. كان أبلغ خطباء الرومان، من أبرز أعماله (في الدولة De Republica) و(الخطيب Orator). عارض قيام التحالف الثلاثي بين انطونيوس واوكتافيوس(أغسطس) وليبيدوس، ولما فشل في منع التحالف تمكن انطونيوس من وضع اسم شيشرون ضمن قائمة المحكومين بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم في نهاية عام (43 ق.م). ينظر:

عبدالوهاب وآخرون الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1985)، ج3، ص514؛ غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، (الموصل، 2001)، ص139.

(17) طه باقر، شرائع العراق القديم ، ص137؛ صبيح مسكوني، تاريخ القانون، ص41؛ أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق دراسة حضارية، ط2، دار النهضة العربية، (بيروت، 2009)، ص362.

(18)عامرسليمان، القانون، ص137-138.

(19) صبيح مسكوني، تاريخ القانون، ص 132.

(20)عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي، ص544.

(21) للمزيد من المعلومات. ينظر:

فوزي رشيد، الشرائع العراقية ، ص171-174.

(22)جان بوتيرو، الديانة عند البابليين، ص33.

(23) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم ،ص535؛ حسن فاضل جواد، الأخلاق في الفكر العراقي القديم، منشورات بيت الحكمة، (بغداد، 1999)،ص 400-401.

(24) للمزيد من المعلومات. ينظر:

محمد طه محمد الأعظمي، حمورابي 1792-1750ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (1985)، ص183-195.

(25) عن هذه الإصلاحات .ينظر:

Diakonoff, I.M.," Some Remarks on the Reforms ", in, RA, 52, (Paris, 1958), p.1ff; فوزي رشيد، القوانين في العراق القديم، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد ، 988)، ص10-15؛ صموئيل نوح كريمر، السومريون، ص 455-463؛ صموئيل نوح كريمر، هنا بدأ التاريخ، ترجمة ناجية المراني، دار الحرية للطباعة، (بغداد ، 1980)، ص34-36.

(26) للمزيد من المعلومات. ينظر:

فوزي رشيد، القوانين في العراق القديم، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1988)، ص17 وما بعدها؛ صموئيل نوح كريمر،السومريون، ص457-463.

(27)جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة (دراسة قانونية مقارنة)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2001)، ص43.

(28)فاضل عبد الواحد علي ، " القانون البابلي: أحكامه في قضايا التجنيد والأسر"، مجلة بين النهرين، العددان 63 -64 ، (1988)، ص 167.

(29) للمزيد من المعلومات. ينظر:

رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، ص14-15.

(30) عامر سليمان، القانون، ص133-134؛ صبيح مسكوني، تاريخ القانون العراقي القديم، ط1، مطبعة شفيق، (بغداد، 1971)، ص41؛ يوسف الحوراني، البنية الذهنية، ص373.

(31) عامرسليمان، القانون، ص137.

(32) عن هذا القانون ينظر :

Kramer, S. N., "Ur-Nammu Law Code", Orientalia,23,(1954),pp.40-51; Finklestein, J.J., "The Laws of Ur-Nammu", JCS,Vol. 21,(New Haven,1968), pp.66-82; Roth, Martha. T., Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor, (Georgia, 1997)pp.13-22;

عامرسليمان، القانون، ص 191 وما بعدها.

(33) رمضان عبد المعبد أمين مفتاح، "شرح الشرائع العراقية القديمة في ضوء المفاهيم الحديثة " ق1، سومر، مج39 ، (1983)، ص 307؛ ولاء مهدي محمد حسين، الجوانب الفلسفية في فكر وادي الرافدين وأثره في العهد القديم ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب،جامعة بغداد، (1999)، ص123.

(34) تشايلد، جوردون، ماذا حدث في التاريخ، ترجمة جورج حداد، (القاهرة، 1956)، ص159.

(35) توملين، أ.ف، ،فلاسفة الشرق، ترجمة عبدالحليم سليم، مراجعة علي أدهم، دار المعارف، (القاهرة، ب.ت)، ص 96

(36) دولابورت، ل.، بلاد مابين النهرين، ص101؛ توملين، أ.ف، فلاسفة الشرق، ص89؛ ادوارد كبيرا، كتبوا على الطين، ترجمة :محمود حسين الأمين، مراجعة علي خليل، ط2، (بغداد،1964)، ص93.

(37) فوزي رشيد، الشرائع العراقية، ص13؛ توملين، أ.ف، فلاسفة الشرق، ص94.

[38]عامر سليمان، نماذج من الكتابات المسمارية، منشورات المجمع العلمي العراقي، (بغداد، 2002)، ج1، ص92؛ هاري ساكز، عظمة بابل، ص426؛ نائل حنون، شريعة حمورابي، ص ص169-171.
[39] فوزي رشيد، الشرائع العراقية، ص170.
[40] فوزي رشيد، الشرائع العراقية ، ص169.
[41] جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة (دراسة قانونية مقارنة)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2001)، ص 204.
[42] عامرسليمان، " المراسيم الملكية من مصادر القانون التشريعية في العراق القديم "، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج48، ج2، (بغداد ،2001)، ص ص 33-38؛ اوتس، جوان، بابل، ص117.
[43] يقصد بالولاية أن القانون يشمل جميع أفراد الشعب الخاضعين لسلطة الدولة. ينظر:
جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل، ص204.
[44] جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل ، ص204.
[45]عامر سليمان، المراسيم الملكية، ص39.

قائمة المصادر:

[1] زودن، ف. فون، مدخل إلى حضارات الشرق القديم، ترجمة فاروق إسماعيل، ط1، دار المدى للطباعة والنشر، (دمشق، 2003)

2- جاكبسون، ثوركيلد وآخرون، ماقبل الفلسفة، الانسان في مغامرته الفكرية الأولى، ترجمة جبرا ابراهيم جبرا، مراجعة محمود الأمين، منشورات مكتبة الحياة، (بغداد،1960)

[3] فاضل عبد الواحد علي، " القانون البابلي: أحكامه في قضايا التجنيد والأسر "، مجلة بين النهرين، العددان 63-64 ، (1988)

[4] طه باقر، "شرائع العراق القديم "، سومر، مج3، ج2، (1947)

[5]سهيل قاشا، الحكمة في وادي الرافدين، ط1، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 2006)

[6]صموئيل نوح كريمر، من ألواح سومر، ص 195؛ خليل سعيد عبد القادر، "الحس الديني لدى سكان وادي الرافدين"، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، (بغداد، 1987)

[7] ديكارت، التأملات الفلسفية الأولى، ترجمة عثمان أمين، ط3، دار الحمامي للطباعة، (القاهرة، 1965)،
[8]عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1981)
[9] مسكوني، صبيح، تاريخ القانون العراقي القديم، ط1، مطبعة شفيق، (بغداد، 1971)
[10] تومليين، أ.ف، فلاسفة الشرق، ترجمة عبدالحليم سليم، مراجعة علي أدهم، دار المعارف، (القاهرة، ب.ت).
[11]عبدالوهاب وآخرون الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1985)
[12]غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، (الموصل، 2001)
[13]أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم، مصر والعراق دراسة حضارية، ط2، دار النهضة العربية، (بيروت، 2009)
[14] فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ط2، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1979).
[15] جان بوتيرو، الديانة عند البابليين، ترجمة وليد الجادر، (بغداد، 1970)
[16] محمد طه محمد الأعظمي، حمورابي 1792-1750ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (1985)
[17]جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة (دراسة قانونية مقارنة)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2001)

[18]فاضل عبد الواحد علي ، " القانون البابلي: أحكامه في قضايا التجنيد والأسر"، مجلة بين النهرين، العددان 63 -64 ، (1988)

[19]رمضان عبد المعبد أمين مفتاح، "شرح الشرائع العراقية القديمة في ضوء المفاهيم الحديثة " ق1، سومر، مج39 ، (1983)،

[20] تشايلد، جوردون، ماذا حدث في التاريخ، ترجمة جورج حداد، (القاهرة، 1956)

[21]عامر سليمان، نماذج من الكتابات المسمارية، منشورات المجمع العلمي العراقي، (بغداد، 2002)

[22]عامرسليمان، " المراسيم الملكية من مصادر القانون التشريعية في العراق القديم "، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج48، ج2، (بغداد، 2001)

[23]Kramer, S. N., "Ur-Nammu Law Code", Orientalia,23,(1954).

[24] Diakonoff, I.M.," Some Remarks on the Reforms ", in, RA, 52, (Paris, 1958)

[25]Finklestein, J.J., "The Laws of Ur-Nammu", JCS,Vol. 21,(New Haven,1968)

[26]Roth, Martha. T., Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor, (Georgia, 1997)